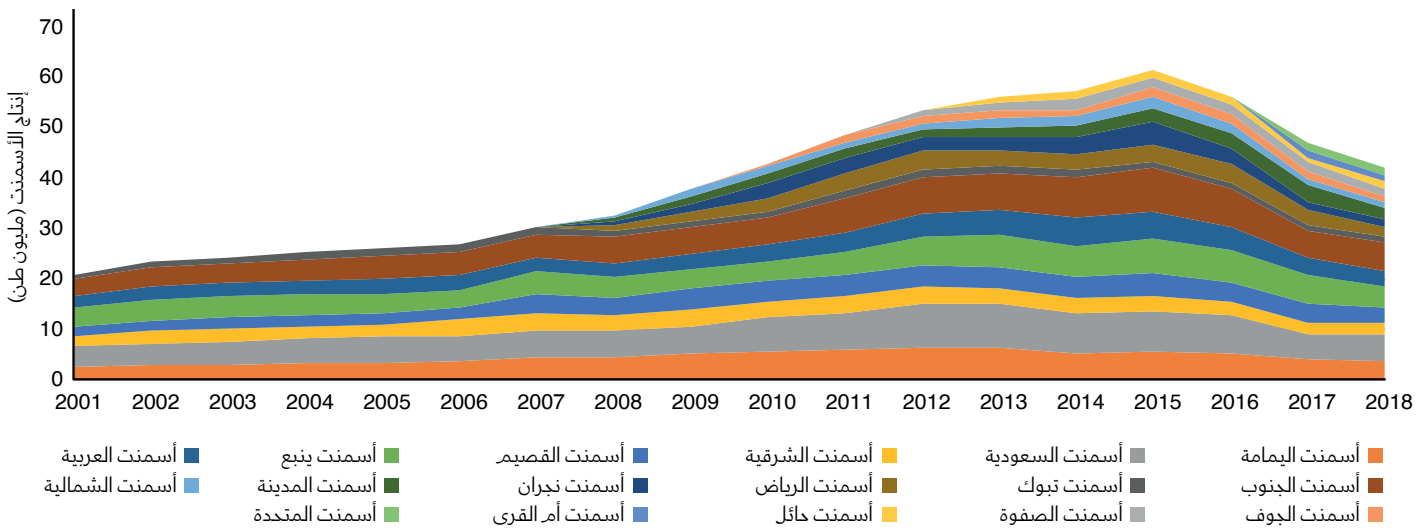


تحليلات البيانات

14/06/2020

شركات الأسمنت في المملكة العربية السعودية: النهوض بالأداء عبر الاستفادة من الطاقة الفائضة



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية.

السياق

تبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية للأسمنت في المملكة العربية السعودية 72.4 مليون طن، وتعد الأعلى على مستوى دول الخليج. وقد شهد إنتاج المملكة من الأسمنت نمواً في الفترة ما بين (2001م و2005م) بمعدل سنوي مركب قدره 8%. ومع ذلك فإن الإنتاج السنوي للمملكة في عام 2018م البالغ 42.2 مليون طن يمثل انخفاضاً بنسبة 46% تقريباً مقارنة بأعلى مستوى سابق، الذي كان قد بلغ 61.5 مليون طن في عام 2015م. ويبدو أن الأمور تتغير بنحو تدريجي في قطاع الأسمنت بالمملكة العربية السعودية؛ وذلك بسبب الإنفاق الهائل على المشاريع الضخمة، بما فيها المدن الترفيهية الجديدة والمشاريع الساحلية. ولقد ازداد استخدام الطاقة منذ الربع الثاني من عام 2019م حتى الربع الأول من عام 2020م؛ حيث ارتفعت الصادرات والاستهلاك المحلي على خلفية زيادة الإنفاق الحكومي، وبلغ الإنتاج الشهري للأسمنت في شهر سبتمبر من عام 2019م 3.71 مليون طن، بزيادة قدرها 17.27% مقارنة بالسنة التي سبقتها.

ونظراً للصراع الدائر بين قطاعي الأسمنت والطاقة الزائدة بسبب تباطؤ الطلب، عمدت الجهات الفاعلة الكبرى في الصناعة إلى استخدام هذه القدرة المتراكمة لتحديث وترقية خطوط إنتاجها لتصبح أكثر كفاءة، وتركيب أنظمة موفرة للطاقة مثل محطات استرداد الحرارة المهدرة.

الرؤى الرئيسية

- أدت الزيادة في الاستهلاك المحلي الذي شهدته الفترة ما بين (2001م و2007م) والارتفاع البطيء للقدرات المحلية إلى ارتفاع أسعار الأسمنت في المملكة، فدفع ذلك وزارة التجارة والاستثمار إلى فرض حظر على تصدير الأسمنت في عام 2008م؛ في محاولة منها لخفض الأسعار وزيادة توفر هذه السلعة محلياً. غير أنّ الطلب تراجع وتوقفت الطاقة الإنتاجية في عام 2016م، فقامت الحكومة السعودية برفع حظر التصدير المفروض في عام 2017م. ولذلك شهدت صادرات الأسمنت ارتفاعاً ملحوظاً منذ منتصف عام 2017م، بالتزامن مع تصدير أكثر من 25 مليون طن تراكمي في الفترة ما بين (2017م و 2019م).
- امتلكت المملكة العربية السعودية في عام 2019م ما يقارب 43 مليون طن من الكلنكر (خبث المعادن)؛ مما يشير إلى استمرار شركات الأسمنت في إنتاج هذه المادة خلال فترات انخفاض الطلب، وربما كان ذلك تحسباً لزيادة الحكومة لأسعار الوقود المحلية.
- اختارت عدة شركات -مثل شركة أسمنت اليمامة- الاستفادة من فائض الطاقة الإنتاجية الحالية للسوق للتخلص من خطوط الإنتاج القديمة غير الفعّالة؛ وذلك لضمان أن تكون أيّ قدرة جديدة تمتلكها أكثر كفاءة في استخدام الطاقة وأكثر تنافسية في السوق. وقد قامت شركة أسمنت ينبع بإزالة خطوط الإنتاج القديمة في عام 2017م للتركيز على خطوطها الأكثر حداثة وكفاءة. ويعني الوصول إلى مخزونات الكلنكر أنها لن تفقد أيّ حصة سوقية في حالة تفكيك الخطوط غير الفعّالة.
- ومن ناحية أخرى، أدى خفض حوافز الطاقة الحكومية منذ عام 2016م إلى اضطرار شركات الأسمنت إلى استكشاف أنواع وقود بديلة لتغذية أفرانها، وبرز الوقود المشتق من الإطارات كخيار اقتصادي لبعض شركات الأسمنت. ونشير إلى أن خفض هذه الحوافز يعني في المقابل زيادة تكاليف النقل. ولقد جربت شركات قليلة استخدام فحم الكوك النفطي أو البترولي، إلا أنّ التكلفة الرأسمالية العالية لمعدات التغذية أعاقت استخدامه على نطاق واسع.
- يمكن أن تؤدي زيادة استبدال الكلنكر، وتركيب أنظمة استعادة الحرارة المهذرة، وتوفير الطاقة من خلال استخدام خطوط إنتاج فعّالة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في هذا القطاع بأكمله.

يمكنك الحصول على البيانات ذات الصلة من قاعدة بيانات كابسارك، لإجراء المزيد من التحليلات. ويستخدم تحليل بيانات كابسارك بيانات إنتاج الأسمنت السنوية السابقة المأخوذة من الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، والبيانات الإضافية المستقاة من المواقع العامة.

المصدر:

- الهيئة العامة للإحصاء

الباحث: جتندرا روي تشاودري